منظمة «قمة القدس»: تحويل قضية فلسطين من مشكلة سياسية الى انسانية!

د. نهى خلف*

■ منظمات كثيرة لا تحصى، تأخذ أشكالا وألوانا مختلفة، بعضها تنقصص اوجها أكاديمية أو علمية أو فلسفية والبعض الآخر يدّعي العمل من أجل حقوق الانسان أو يختص بالاغاثة الانسانية، معظمها تعتبر منظمات غير حكومية على الصعيد القانوني، ولكنها تخفي في كثير من الأحيان أهدافها الحقيقية وفي بعض الاحيان مصادر تمويلها. بعضها منظمات محلية وبعضها إقليمية والأخرى عالمية تتخطى الحدود القومية. الممولون يطالبون في معظم الاحيان باسم الشفافية الإعلان عن مصادرالتمويل دون الضرورة الإعلان عن كل الاهداف. وهكذا يمكننا ان نشاهد في عصر العولمة وخاصة عبر الانترنت عجلة عملاقة تدور بسرعة البرق، وهي سرعة النظام العالمي الحالي، فهي تنتج مزيدا من تلك المنظمات، تظهرها على السطح ثم تنحدر ثم تظهر غيرها بأقنعة جديدة.

الحركة الصهيونية بمختلف تياراتها وأوجهها تتقن تلك المهارة ببراعة، وخاصة انها قادرة ان تتحصل على اموال وتبرعات هائلة من اللوبيهات الموالية لها في كثير من انحاء العالم.

وهكذا وجدنا دعاية في جريدة «هآرتز» الاسرائيلية حول منظمة تسمي نفسها «الجيروزالم ساميت» أى «قمة القدس»، وعند البحث عنها، صادفتنا تلك الوثيقة العجيبة التي تلفت الانتباه بعنوانها الطنان «حل انساني اقليمي للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني»، ثم نجد مقالا آخر بعنوان «اعادة التعريف لمشكلة فلسطين» بقلم شخص يدعى مارتين شيرمان، وقد تم نشره في منتصف تشرين الاول (أكتوبر) 2004.

وبسبب غرابة وربما خطورة ما ورد في تلك الوثيقة، وجدنا من الضروري عرض النقاط الاساسية الواردة بها والتي تردد وتطابق مع ما ورد في مقال شيرمان نفسه:

وبشكل متسلسل يتمترس خلف الإدعاء بالتحليل المنطقي وبالموضوعية قامت هذه المنظمة بعرض ما تسميه بالنظرة البديلة للصراع الاسرائيلي الفلسطيني بادئة بالقول ان الإطار النظري المبني على المنطق المعترف به لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد فشل بشكل مريع، مما أدى إلى التشاؤم لدى الطرفين ـ وبشكل خاص بالنسبة للفلسطينيين، وبالتالي تشير الوثيقة الى إن أي تقييم موضوعي لتاريخ الصراع وتطوره يوضح أن التوصل إلى حل سياسي حسب المنظور الشائع والذي يروج لحل المشكلة على أساس معادلة الأرض مقابل السلام داعيا لإنشاء حكم فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي كانت كلها تحت حكم إسرائيلي منذ عام 67، سيكون غير مجد ـ وربما سلبيا. وعلى هذا الأساس ترى المنظمة انه يجب البحث عن أساليب أخرى لحل النزاع.

وبالتالي تقوم الوثيقة بتحليل للسلوك والتصريحات الفلسطينية عبر السنوات الماضية، مما يؤدي بهم الى الاستنتاج بأن الفلسطينيين لا يريدون تقرير المصير وأنهم غير قادرين على التوصل والحفاظ على دولة مستقلة ويركزون على مفهومين اساسيين لدعم هذا الرأي وهما أولا: غياب الإرادة الفلسطينية والتي تنعكس عبر رفض الفلسطينيين لكل الخطط التي كان من الممكن أن توصلهم إلى دولة بدءا بمشروع التقسيم في عام 1947 وانتهاء بخطة باراك في عام 2000 وثانيا: عدم القدرة الفلسطينية، وحسب رأيهم ان الحركة الوطنية الفلسطينية قد حظيت على شروط أفضل من أي حركة وطنية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية من دعم دولي ملحوظ لقضيتهم بما في ذلك دعم احدى القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة وتغطية موالية من قبل الإعلام ورغم ذلك كله فإن إنجازات الحركة الوطنية الفلسطينية كانت أكثر رداءة من أي حركة وطنية أخرى مؤدية إلى مزيد من الفقر والحرمان لشعبهم.

وعلى هذا الأساس تعتبر الوثيقة أنه من الأسهل أن نتفهم السلوك الفلسطيني على أنه مدفوع إلى حد أكبر ضد وجود تقرير المصير لدى الحكم الإسرائيلي اكثر مما يهدف الى تقرير مصير فلسطيني، وهو بالتالي يتطلع إلى مسألة بناء دولة فلسطينية إلى حد أقل مما يتطلع الى ضرورة تفكيك الدولة اليهودية، وبالتالي يصبح في رأي هذه المنظمة، البرنامج الفلسطيني غير شرعي بناء على المقاييس الدولية، لأنه يصبح من غير الممكن التطابق بين الرواية الفلسطينية التي تدعو لتقرير المصير الفلسطيني وتاريخ السلوك الفلسطيني الفعلي، مما يفقد الرواية أيضا شرعيتها.

وبما أن الوثيقة تشير الى أن مسألة شرعية الرواية قضية أساسية، حيث أنها عبارة عن وقود للإطار النظري السياسي، تتوصل الوثيقة الى الاستنتاجات التالية:

ان إلغاء قضية إنشاء دولة فلسطينية من الأجندة الدولية كقضية سياسية، لا يلغي القضية الإنسانية للفلسطينيين، بل انه يؤدي لحل المشكلة الفلسطينية عبر تبديل الإطار السياسي بإطار إنساني، وتبقى مسألة نزع الشرعية عن الرواية الفلسطينية شرطا حيويا للوصول إلى أي حل شامل للقضية الفلسطينية.

ثم تضع الوثيقة اقتراحاتها البارعة لحل المشكلة الفلسطينية ومن أهمها تفكيك وكالة الأمم المتحدة للغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، من أجل إنهاء المعاملة العنصرية للفلسطينيين كلاجئين، كما تدعي منظمة «قمة القدس» انها تريد العمل على انهاء التمييز العنصري الممارس ضد الفلسطينيين المقيمين في العالم العربي مما سيؤدي لتغيير وضعيتهم كمقيمين في تلك البلدان.

ـ فوكالة الغوث حسب هذا التحليل هي منظمة تؤدي إلى استمرار مشكلة اللاجئين، وهي خارجة عن المألوف حيث أن كل اللاجئين الآخرين الموجودين على سطح الأرض مدرجون تحت رعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة والتي تتعامل بشكل مختلف مع اللاجئين الذين تحت رعايتها حيث لها تعريفات مختلفة لتصنيف الأفراد كلاجئين.

وترى جماعة «قمة القدس» ان الإختلاف في تصنيف اللاجئين له أبعاد ذات نتائج متعددة. فبينما يؤدي تعريف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة الى تقليص عدد اللاجئين عبر الزمن فإن تعريف وكالة الغوث يؤدي بشكل عكسي إلى زيادة وتضخيم عدد اللاجئين وترى انه في حال اعتمد تعريف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على الحالة الفلسطينية فسينخفض عدد اللاجئين من 4 ـ 5 ملايين إلى فقط 200 أو 300 الف لاجيء أي سينخفض العدد بنسبة 90 % إذ يبدو واضحا أن وكالة الغوث تؤدي إلى استمرارية المشكلة التي وجدت بالأساس من أجل حلها بدلا من إنهائها، وبالتالي فإن تفكيكها شرط ضروري للتوصل إلى حل شامل ودائم للمسألة الفلسطينية.

وحسب هذا المشروع فإن العدد المتبقي للاجئين الفلسطينيين ـ بعد تفكيك وكالة الغوث ـ سيتم إدراجه تحت رعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ليعاملوا بنفس الطريقة المعتمدة لكل مجموعات اللاجئين على وجه الأرض. أما الفلسطينيون الذين لن يدرجوا تحت بند اللاجئين بناء على الترتيبات الجديدة فيجب إعطاؤهم كل الإمتيازات التي تحظى بها الشعوب الأخرى المقيمة في دول إقامتهم في العالم العربي بما في ذلك حق الحصول على الجنسية. وتخطط جماعة «قمة القدس» من أجل التوصل إلى ذلك، القيام بحملة ديبلوماسية ودعائية لدفع الحكومات العربية لإنهاء ما يسمونه ممارسات التمييز العنصري القاسية المطبقة على الملايين من الفلسطينيين المقيمين في دولهم والعمل من أجل دمجهم في مجتمعاتهم كمواطنين بحقوق كاملة، خاصة انه قد جاء في الفقرة الإفتتاحية لميثاقهم الوطني أنهم «جزء من الأمة العربية».

أما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تحت حكم الإدارة الإسرائيلية، فهناك حسب رأي مشروع «قمة القدس» بديل منطقي وعملي وحيد يمكن عبره تخليصهم من مأساتهم الإنسانية وتحريرهم من الحكم السيئ لقياداتهم وبالتالي ضمان بقاء إسرائيل كدولة قومية لليهود، وهذا الحل عبارة عن صفقة سخية لإعادة توطينهم وتوزيعهم بحيث تتاح لهم فرصة لبناء حياة جديدة مع عائلاتهم، في دول من المفضل أن يكون لها نفس المواصفات الدينية والإجتماعية والثقافية.

وتخوفا من معرفة بعض المجموعات الفلسطينية التي يمكن أن تعيق نجاح مثل هذا المشروع، تخطط هذه الجماعة من أجل أن يكون العرض المادي لحث الفلسطينيين على الهجرة مجزأ وأن يعرض عليهم فردا فردا. وتدّعي هذه المنظمة انها قامت باستطلاع للرأي العام الفلسطيني في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 لتبين أن 15 % من السكان الفلسطينيين المقيمين في مناطق الإدارة الإسرائيلية سيرفضون عرضا من هذا النوع بشكل مباشر وأن 70 % سيوافقون بالمقابل على نوع من التعويض المالي كدافع للهجرة الدائمة من المناطق التي تحت الإدارة الإسرائيلية.

أما بالنسبة للتكلفة المالية لمثل هذه الخطة السياسية لإعادة توزيع وتوطين الفلسطينيين، تعتبر «قمة القدس» ان القيام بتمويل إنساني سخي هو أمر متاح وممكن وأفضل من الإقتراحات الأخرى للتوطين المطروحة على طاولة البحث ـ (وستكون تكلفتها حوالي 50 % من التكلفة الأمريكية للحرب في العراق) وان المستوى الحالي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يسمح لاسرائيل بالقيام بهذه المبادرة وحدها خلال العقد والنصف القادم، وهي نفس الفترة الزمنية التي بدأت بعملية أوسلو حتى الآن، والتي لم تأت إلا بالفشل والمأساة وبتكلفة تساوي مليارات من الدولارات وآلاف من الضحايا. وتفضل المنظمة ان تشارك الولايات المتحدة والدول الأوروبية والدول المتقدمة الأخرى بهذا المجهود حيث يصبح من الممكن تطبيقه بفترة زمنية أقصر وبدون عبء كبير على الإقتصاد العالمي.

وتزعم هذه المجموعة ذات الافكار الملغومة ان الفلسطينيين الذين سيذهبون إلى دول إقامتهم الجديدة لن يصلوا كلاجئين فقراء ولكن كمهاجرين أثرياء، كما أن الأموال التي سيأتون بها يمكنها أن تنعش إقتصاديات تلك الدول التي في معظمها دول نامية ومحتاجة إلى مثل هذه المداخيل.

وقد توصلت المنظمة الى الخلاصة التي تشير الى أن المبادرة المقترحة تشكل مقترحا مبنيا على معادلة «ربح ـ ربح» لكل الأطراف لأنها ستخفف وربما تزيل المأساة الإنسانية الفلسطينية على صعيد فردي كما ستضمن الأمن والبقاء المستمر لإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي وستنعش بشكل ملحوظ اقتصاديات الدول العربية النامية بعد ان تحول اللاجئين الفقراء إلى مهاجرين أثرياء.

ودعما لهذه الافكار التي تروج لانهاء قضية اللاجئين ولالغاء حق العودة للفلسطينيين نشرت ايضا هذه المنظمة موضوعا بعنوان: اللاجئون الفلسطينيون: الاسطورة والحقيقة، في محاولة لتزوير كل الحقائق وفبركة معلومات مغلوطة من أجل التخفيف من حجم المأساة ورفع يد اسرائيل عن أية مسؤولية تاريخية.

ولم تكتف هذه المنظمة بالاهتمام بمصير الشرق الاوسط حيث يمتد نشاطها إلى دول بعيدة في العالم الثالث مثل الهند، فقد أشرفت على مؤتمر حول الأمن والسياسة الخارجية والجوانب الإقتصادية للعلاقة بين الهند وإسرائيل، وقد عقد هذا المؤتمر في جامعة تل أبيب وكان ضيف الشرف رئيس المعارضة في البرلمان الهندي الذي كان سابقا وزيرا للدفاع ووزيرا للعلاقات الخارجية في الهند، وبينما أكد معظم المتحدثين في هذا المؤتمر على العلاقة الوطيدة بين الهند وإسرائيل إلا أن بعض المشاركين أبدوا استنكارهم لسجل التصويت الهندي في المنظمات الدولية وخاصة في الأمم المتحدة الذي عبر دائما عن مواقف معارضة للقرارات الإسرائيلية وداعمة للمواقف الفلسطينية كما أبدوا عدم ارتياحهم للعلاقات الوطيدة بين نيودلهي وطهران.

كما ساهمت مجموعة «قمة القدس» في تطوير برنامج منتدى الكنيست للشرق الأوسط الذي عقد في شهر حزيران (يونيو) 2005 حول موضوع الأسلحة النووية الايرانية وقد حضرته شخصيات هامة في مجال المخابرات العسكرية وهيئة الطاقة الذرية الاسرائيلية ومن مركز جافي للدراسات الإستراتيجية. كما حضر هذا الإجتماع أحد الخبراء من الولايات المتحدة حول المعارضة الإيرانية ومندوبون عن 25 بلدا آخر وقد استنتج عضو الكنيست الإسرائيلي الدكتور إفراهيم سنيه أن إنهاء البرنامج النووي الإيراني ممكن في حال قام المجتمع الدولي بخطوات فعالة لوضع حد لهذا البرنامج، وانه وفي حال استمرت إيران بنشاطاتها النووية فسيقوم المجتمع الدولي بتطبيق العقوبات، كما عبر السيد سنيه أنه لا يجب السماح لإيران أن تستغل رغبة المجتمعات الدولية بالتوصل لحل سلمي للحصول على تنازلات دون إلزام نفسها بإنهاء برنامجها النووي.

وفي 23 حزيران (يونيو) 2005 كتب ياعقوف عميدرور وهو من منظمة «قمة القدس» مقالا بعنوان «الإنسحاب الأحادي الجانب غلطة أمنية ذات أبعاد تاريخية» ينتقد فيه خطة الإنسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة معتبرا ان خروج القوات العسكرية الإسرائيلية من غزة سيشكل كارثة على الصعيد التكتيكي حيث سيؤدي إلى وصول قذائف القسام إلى عسقلان التي سيصبح مصيرها مثل أسديروت فستصبح مدن أخرى أهدافا محتملة في حال ازداد مدى الصواريخ.

* كما يستنتج هذا المقال أن الإنسحاب الإسرائيلي يعتبر مجازفة إستراتيجية وديبلوماسية وعسكرية وقد تم وصفها من قبل موظفين كبار في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على أنها عملية «تراجع أمام الإرهاب» وهي عبارة لها معنى أوسع في رأيه حيث تعني الإستسلام أمام موجة الإرهاب الإسلامي وتعتبر رسالة تشجيع للإرهابيين بأن يستمروا على طريقهم الناجح. فالهروب من الإرهاب حتى وإن كان تحت تسمية «الإنسحاب الاحادي الجانب» يبقى هروبا، وستكون نتائجه كارثية.

ومن أخطر الأفكار التي تروجها هذه المجموعة جاءت في المقال الذي نشره ديميتري رداجيشرفسكي وهو المدير التنفيذي لقمة القدس بعنوان «المحرر إسرائيل» وذلك في 3 آب (اغسطس) 2006 حيث تم تصوير اسرائيل كقوة التحرر في المنطقة وعبر فيه عن ضرورة زعزعة ركائز بنية الإسلام الشمولية لكي تسقط بنفسها دون استخدام العنف وانتقد فيه النخب الإسرائيلية من اليمين واليسار قائلا انها ساذجة في شؤون الإستراتيجية أكان ذلك في السياسة أو فيما يسميه «الحرب الروحية» قائلا انه في أي نوع من الحرب، ستكون استراتيجية الدفاع خاسرة ان لم توجد استراتيجية هجومية، كما يبين أنه لا توجد لدى إسرائيل نظرية واضحة لما يريدون من الآخر حيث يبدو أنهم يريدون فقط الهدوء وإبعاد الآخر عنهم ولكن المطلوب هو هجوم إستراتيجي من أجل السيطرة على الساحة ولوضع رؤية واضحة للعدو، بما يعني أن النصر الشامل يجب أن يكون هدف الحكومة. وهذا النصر مبني على إتمام مهمة إسرائيل وهي أن تكون «الضوء» أمام الأمم مما يعني تغيير الوعي والبنى الإجتماعية عبر تحرير الإسلام من شياطين الهمجية التي سيطرت عليه في المجال الروحي وان رؤية إسرائيل للعالم الإسلامي لن تحقق عبر الديمقراطية على طريقة بوش ولكن «عبر تجزئة وشخصنة الوعي الإسلامي».

ومن أغرب مقترحات منظمة «قمة القدس» هو اهتمامها بتحرير المرأة الإسلامية من القمع والأخطر من ذلك اهتمامها بمسألة الحد من النسل كأحد الأساليب المقترحة لتحرير المرأة من القيود الإجتماعية حيث لا يخفى في هذا المقال، ان ذلك سيصب في مصلحة إسرائيل الديموغرافية بحدها من زيادة عدد المواطنين الفلسطينيين والعرب في العالم. وبعد عرض هذه الافكارالعسلية التي تعبر عن قلق انساني مفرط لمصير الفلسطينيين مع قدر معين طبعا من القلق الهام على مصير الدولة اليهودية، علينا ان نطرح السؤال الهام حول هوية العباقرة الذين يترأسون تلك المنظمة. فنجد مرة اخرى السيد دانيال بايبس المنظّر الشهير، والسناتور الامريكي سام براونباك بالمشاركة العلنية مع نائب الكنيست الاسرائيلي يوري شتيرن ورئيس جامعة بار ايلان الاسرائيلية موشاك كافي.

والمفاجأة الأكثر إثارة هي انضمام الليدي البارونة كارولين كوكس الى هذه المجموعة في كانون الثاني (يناير) من عام 2005، والليدي كوكس هي عضوة في مجلس الشيوخ البريطاني حيث تحتل فيه منصب نائبة رئيس المجلس وقد أصبحت رئيسة بالشراكة لمجموعة «قمة القدس». وعند انضمامها لهذه المنظمة ألقت السيدة البارونة كوكس خطابا ردّدت فيه المواضيع الأساسية التي تلتزم بها المجموعة وانتقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعدم فاعليتها وقالت «من غير المعقول أن حراس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يضمون في اوساطهم دولا مثل الجزائر، ليبيا، السودان، سورية، زمبابوي، الصين وكوبا وخاصة أن لدى الأمم المتحدة إنحيازا دائما ضد إسرائيل مقابل دعم قوي لفلسطين».

وقد عبر ديميتري راديشرفسكي وهو المدير التنفيذي لقمة القدس عن سروره لانضمام البارونة كوكس إلى منظمته قائلا «إن رفع صوت أوروبا القديمة ضد الأمم المتحدة الفاسدة واللااخلاقية هو أمر ذو أهمية كبيرة». أما بالنسبة لتمويل هذه المنظمة الفكرية المبدعة والعابرة الحدود، نجد مؤسسة باسم مؤسسة «مايكل تشيرني» وهي مؤسسة تدعو وتدعم الهجرة اليهودية الى إسرائيل. أما المؤسسة الاخرى فهي «الإئتلاف القومي الموحد من أجل اسرائيل».

وللأسف نرى ان تلك المنظمات والتي تعمل بشكل ممنهج لتمرير أفكارها والتي تهدف الى التوصل الى انتصار معنوي على العرب والفلسطينيين عبر تهيئة أجواء نفسية سلبية تستغل كل مشكلة وكل ثغرة في الوسط الفلسطيني والعربي للتوصل الى أهدافها. وكل هذه المشاريع والمنظمات التى تروج أفكارا ونظريات قديمة بأغلفة جديدة لا تعبر الا عن التخبط الفكري الذي أصاب اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية كما أصاب بعض الأطراف الأخرى الناشطة في البحث عن حلول مثيرة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

* كاتبة من فلسطين

هل دخلت اسرائيل على الخط؟

موريتانيا: نهاية زواج المتعة بين الأحزاب والمجلس العسكري الحاكم؟

سيدي محمد ولد ابه*

■ يبدو أن زواج «المتعة» بين الأحزاب السياسية والمجلس العسكري لم يعمر طويلا، فقد بدأت نذر أزمة بين الطرفين تلوح في الأفق منذ أسبوع عندما اتهمت أطراف رئيسية في التشكيلات الوطنية المجلس العسكري أو بعض أعضائه بالتدخل في سير الاستحقاقات الانتخابية التي ستجري بعد شهرين تحديدا. فقد أكد ائتلاف قوى التغيير الذي يضم 11 حزبا سياسيا حصوله على بعض المعلومات التي تفيد بتدخل أطراف في الحكومة في العملية الانتخابية. وأكد الائتلاف في مؤتمر صحافي أن رئيس المجلس العسكري رفض استقبال قادة الأحزاب قبل يومين للتشاور حول ما حصل، كما ذكر متحدث باسم الحزب الجمهوري الذي كان يحكم البلاد في العهد السابق أن الحزب يفكر جديا في مقاطعة جميع الاستحقاقات احتجاجا على تدخل المجلس العسكري وتوجيهه لبعض المترشحين قصد خروجهم عن خيارات الأحزاب التي ينتمون اليها، اثر سلسلة من اللقاءات نظمها أعضاء في المجلس العسكري مع بعض الفاعلين السياسيين والوجهاء أكد خلالها أعضاء المجلس على ضرورة دعم الترشحات المستقلة لانتخاب برلمان من المستقلين التكنوقراط لكي لا يأخذ البرلمان ألوان طيف سياسي معين، وقال هؤلاء في معرض تبريرهم لهذه الارشادات والنصائح أو الاملاءات أن الأحزاب السياسية في بلادنا قاصرة، وليست لها مرتكزات أيديولوجية، وتطبعها الشخصانية والارتجالية وغياب المشروع المجتمعي، وهذا صحيح في بعض جوانبه، لكنه لا يبرر مثل هذه الاملاءات ان وقعت فعلا.

اجماع في مهب الريح

حيال هذه التطورات أصيبت الساحة السياسية بارتباك شديد، خاصة في أوساط حزبي التكتل والجمهوريين اللذين قررا مسبقا الترشح في جميع الدوائر الانتخابية في البلاد، وهما أكثر الأحزاب تضررا من ميول العسكر الى المستقلين، ذلك أن ثقافة «المكاتبة» التي تعني مسايرة «الحاكم» الموروثة عن العهد الاستعماري، ستفرض على شرائح كبيرة من أنصار هذين الحزبين اعتماد ترشحات مستقلة، والعمل بقوة على نجاحها جريا وراء كسب رضى العسكر، مما يعني بالضرورة أن وجهاء وشيوخ عشائر ونافذين سينفضون عن ولد داداه وولد محمد فال، مما يهدد بانهيار بنية الحزبين الهشة أصلا.

وأيا كانت ردود الفعل على ما يشغل الساحة السياسية حاليا فان الاجماع الوطني الذي حققه المجلس العسكري غداة وصوله الى السلطة أصبح الآن على كف عفريت.

عندما يتراجع المجلس العسكري

أكد المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية منذ وصوله السلطة أنه سيسلم الحكم الى سلطة منتخبة ديمقراطيا، وأنه لن يرشح أيا من أعضائه وأعضاء حكومته لأي منصب انتخابي، وتعهد بانهاء الفترة الانتقالية في غضون سنتين قلصها بعد ذلك الى 19 شهرا. واللافت أن كثيرين لم يصدقوا هذه الوعود مستدلين على ذلك بتعطش العسكر الى السلطة وقوة جاذبية الكرسي الهزاز، لكن تصريحات رئيس المجلس العسكري ولقاءاته الصحافية كادت تدحض شكوك القائلين بهذا الرأي، وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث عن تبني المجلس العسكري لأحد المرشحين الرئاسيين، أشيع أولا أنه أحمد ولد داداه، قبل أن يقول رأي بولد الشيخ عبد الله، ثم بمحافظ البنك المركزي السابق، وأحمدو ولد عبد الله... الخ..

كما ترددت شائعة أخرى تفيد بأن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية قد قرر اجراء انتخابات تشريعية وبلدية نزيهة، وتنصيب هيئات البرلمان ودعوته للانعقاد واصداره توصيات بتمديد الفترة الانتقالية سنة أخرى، وهذه الشائعة فندتها مصادر المجلس، وكذبها ضمنيا رئيسه في أكثر من مناسبة، كان آخرها خطابه بمناسبة شهر رمضان الذي أكد فيه على التزام المجلس العسكري بالشفافية والنزاهة والحياد، ويذهب بعض المراقبين الى القول بأن المجلس العسكري ليس في وضع يمكنه من التراجع عن التزاماته، فهو يقود دولة من العالم الثالث، ولديها شركاء اقتصاديون يمنحونها القروض والمساعدات التي تعيش عليها، وقد التزم المجلس لهؤلاء الشركاء وللدول الكبرى في العالم والاتحاد الافريقي بتخليه عن السلطة فور تنصيب الرئيس المنتخب في اذار (مارس) القادم. كما أن الاجماع الوطني الذي تحقق حول المرحلة الانتقالية مرهون بتنفيذ هذا البرنامج.

اسرائيل والحزب الجمهوري

في معرض البحث في ما ورائيات قرار دعم المستقلين ذهب البعض الى القول بأن المجلس العسكري يريد سد الباب أمام عودة الحزب الجمهوري الذي ما يزال يمتلك قاعدة شعبية وبنية هيكلية قوية، وله حضور واسع وكثيف في مختلف أنحاء البلاد. وعودة هذا الحزب بقوة تعتبر تمهيدا لعودة رئيسه ولد الطايع وهذا ـ مع استبعاده ـ يفتح الباب لتصفية حسابات مع الحاكمين الجدد للبلاد، فضلا عن أن نجاح الحزب الجمهوري يعني بالضرورة لاشرعية انقلاب الثالث من آب (أغسطس).. ثمة رأي آخر وهو أكثر قبولا يرى أن شركاء موريتانيا وخاصة اسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا غير راضين عن تكتل قوى المعارضة الذي يضم 11 فصيلا سياسيا (تضم اسلاميين وقوميين عربا) وقد نجح مؤخرا في تجييش الرأي العام الوطني لصالح قطع العلاقات مع الصهاينة وجمع التبرعات للمقاومة في لبنان وفلسطين، وأيقظ في الشارع الشعبي نبض العروبة والانحياز لقضايا الأمة.. والتزم قادته بمن فيهم ولد داداه بقطع العلاقات المشينة مع العدو، ووضع حد للتغلغل الصهيوني الغربي في البلاد والمنطقة بشكل عام.. ويبدو أن اسرائيل دخلت على الخط، وعبرت عن قلقها من تنامي ظاهرة العداء لها في الشارع الموريتاني، وهي بالضرورة لا تريد قوى تمثل هذا الشارع وتتبنى طرحه ورؤيته للصراع العربي الصهيوني.. ولما كان الغرب وربيبته اسرائيل متخوفا من وصول أمثال هؤلاء الى السلطة، والمجلس العسكري متخوف هو الآخر من عودة حزب ولد الطايع، فان الخيار يبقى في تبني خط ثالث يتمثل في التيار المستقل.

* رئيس تحرير صحيفة «الفجر» الموريتانية
Sidimoha@maktoob.com

هذه ليست حكومة وحدة وطنية وتغييرها واجب وطني

نحو مخرج سلمي من أزمة السودان

عرمان محمد احمد*

■ في الوقت الذي تلوح فيه نذر المواجهة، بين الأمم المتحدة، والحكومة التي تسيطرعليها أغلبية (المؤتمرالوطني) او (الجبهة الاسلامية) الحاكمة، والمسماة بحكومة (الوحدة الوطنية)، لا بد لكل الوطنيين والحادبين على السودان، من البحث عن مخرج سلمي من هذه الأزمة، يضمن اغاثة وحماية المواطنين السودانيين المنكوبين في دارفور، ويجنب السودان في ذات الوقت مصير العراق وافغانستان، وغيرها من البلدان، التي نكبت بتدخلات عسكرية أجنبية، فاقمت من مشكلاتها ومعاناة شعوبها، وزادت ازماتها اشتعالاً!!

فشل جماعة (المؤتمر الوطني)!!

ان الحكومة التي تسيطر عليها أغلبية (المؤتمرالوطني) او (الجبهة الاسلامية) الحاكمة، والمسماة بحكومة (الوحدة الوطنية) هي في الواقع ليست حكومة وحدة وطنية على الاطلاق، وانما هي حكومة غير منتخبة ديمقراطياً، تضم جحافل جرارة من نواب رئيس الجمهورية، ومستشاريه ومساعديه، الى جانب الوزراء المركزيين ووزراء الدولة والولاة ونواب الولاة، ووزراء الولايات والمعتمدين،اضافة لجيش الكوادر السياسية في مختلف أجهزة الحكومة (الانقاذية) المترهلة، و(النواب) الموظفين في البرلمان المعين، ونواب البرلمانات الولائية غير المنتخبين ديمقراطياً، والذين لا يمثلون، بطبيعة الحال، سوى أنفسهم ومن عينوهم!!

لقد أصبحت الوظائف والمناصب العامة، في (حكومة الوحدة الوطنية) المزعومة، غنائم سياسية، ورشاوى تدفع على حساب الشعب السوداني الفقير للمنتفعين، ومرتزقة الرواتب الحكومية الكبيرة، والامتيازات الضخمة، والمخصصات الكثيرة، في الوقت الذي تزداد فيه معاناة المواطن المنكوب، وهو يبحث عن لقمة عيش تقيم أوده، وجوالات وأكياس يدرأ بها أخطار الفيضانات والأمطار والسيول، الجارفة، التي اجتاحت القرى والمدن، هذه الأيام، ولم تسلم منها حتى مدرجات مطار الخرطوم الدولي، وصالات الركاب، بسبب الخلل في نظام صرف المياه. ولن تبالي حكومة فاسدة كهذه بالمواطن السوداني، بطبيعة الحال، وانما ستثقل كاهله، لتغطي منصرفاتها البذخية، بزيادة الضرائب وأسعارالمحروقات والسلع الضرورية، باستمرار وبلا رحمة.

مل المقام فكم أعاشر أمة أمرت بغير صلاحها أمراؤها
ظلموا الرعية واستباحوا كيدها وعدوا مصالحها وهم أجراؤها

وحين يؤيد شركاء (حكومة الوحدة الوطنية) من جماعة النائب الأول لرئيس الجمهورية، وكبير مساعدي الرئيس، دخول القوات الدولية في دارفور، ترفض جماعة رئيس الجمهورية ونائبه، دخول هذه القوات، خوفاً من ان تقوم، بالقاء القبض عليهم، وتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية، حيث يواجهون اتهامات بارتكاب جرائم حرب، هي في الوقت الحاضر قيد النظر امام هذه المحكمة.

وليس أدل على أن حكومة الوحدة الوطنية، اسم على غير مسمى، من خلافات وصراعات أعضائها، وشركائها المتشاكسين، وتصريحات حلفائها، من قادة الحركة الشعبية، واتهامهم لها مراراً بخرق اتفاقيات نيفاشا، وبأن الوحدة في ظل هذه الحكومة (ليست بالخيارالجاذب) بل والتهديد أحياناً بالعودة لمربع الحرب الأهلية الأول!

وهكذا بعد تجربة طويلة ومحزنة، من الحكم شبه الاستعماري المستبد، لجماعة (المؤتمر الوطني) او (الجبهة الاسلامية) الحاكمة أثبتت الأيام فشل هذه الجماعة الذريع، في حل مشكلة السودان. بيد ان قادة الجماعة الفاسدة، ما زالوا يلهثون خلف ما يسمونه (التمكين السياسي) في فترة سلام نيفاشا الانتقالية، وذلك بمحاولة اضفاء صبغة شرعية على ديكتاتوريتهم، خلال هذه الفترة، والاستعداد لتزييف الديمقراطية والانتخابات ـ اذا جاءت في المستقبل ـ عن طريق الرشاوى التي بدأوا في دفعها منذ الآن، من مال الدولة، لشراء ولاء بعض زعماء القبائل والعشائر والطوائف، وضعاف النفوس في الشمال والجنوب!! ان أزمة السودان الراهنة، ترجع أساساً الى محاولة هذه الجماعة، الديكتاتورية المهووسة، تضليل وعزل وتغييب الشعب السوداني عن المشاركة (الحقيقية) في ادارة شؤونه، والوعي بقضاياه المصيرية، واضاعة الوقت والجهد في التجارب الفواشل، وانتهاج سياسة خارجية وداخلية قاصرة، قوامها الارباك والمماحكات البهلوانية، والمماطلة بهدف كسب الوقت، فضلاً عن الارهاب الديني، والفساد السياسي، وتكميم الأفواه ومصادرة الحريات الصحافية، والكذب والتضليل الاعلامي!!

وفي الوقت الذي نعى فيه رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، اتفاقية سلام أبوجا، ونعى من قبله الأمين العام للأمم المتحدة، اتفاقية سلام نيفاشا، التي لم تكن منذ البداية سوى اتفاقية تقسيم للبلاد، فرضت من الخارج على أهل السودان في الشمال والجنوب، وتشكلت بموجبها حكومة (الوحدة الوطنية) الحالية، ثم وطأت بناء عليها اقدام العساكر الأجانب أرض السودان، ولأول مرة منذ فجرالاستقلال، تحاول اليوم جماعة (المؤتمرالوطني) او (الجبهة الاسلامية) الحاكمة ادخال البلاد في مغامرات خرافية جديدة، بعد انتهاء (أعراس الحور) وتبخر شعارات (الجهاد) الهستيرية، في هواء منتجعات العاصمة الكينية!!

فلم يبق لمن يهمهم أمر السودان، غير البحث الجاد ـ فيما تبقى من وقت ـ عن مخرج سلمي، من هذه الأزمة الحالكة السواد، والخروج بالسودان وشعبه الى بر الأمان.

نحو مخرج سلمي وسلام حقيقي في السودان

حل القضية السودانية الآن قد يبدو صعباً وشائكاً للغاية، ولكنه ليس بالمستحيل، لا سيما وان الشعب السوداني قد عرف بقدرته على انجاز المستحيلات وصنع المعجزات، والمخرج يقتضي بادئ الرأي، العودة للشعب السوداني، صاحب الحق، الذي عمل قادة جماعة (الجبهة الاسلامية) الحاكمة على تغييبه، منذ انقلابهم على الديمقراطية، وطيلة سنوات حكمهم العجاف، التي فرضوا فيها وصايتهم على أهل السودان، وعزلوهم، حتى عن مناقشة ما سمي باتفاقيات السلام. ولذلك فان ارجاع القضية برمتها للشعب السوداني اليوم، وتسليمها له واشراكه اشراكاً كاملاً وحقيقياً، في قضاياه الوطنية المصيرية، هو البداية الصحيحة للحل وهذه بعض اضاءات على طريق الخروج من الأزمة:

أولاً: تسليم القضية للشعب السوداني، يبدأ باستقالة او اقالة قادة المؤتمر الوطني و(الجبهة الاسلامية) الذين لا يؤمنون بالديمقراطية، ووصلوا للسلطة بالوسائل العسكرية، وابعادهم عن كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لفشلهم الذريع في معالجة قضايا البلاد، وانتهاكاتهم لحقوق الانسان، واشعالهم للفتن العرقية والقبلية والجهوية والدينية، وتهديدهم للوحدة الوطنية، وجلبهم الوصاية الدولية على السودان، وتعريضهم أمن البلاد واستقراراها للخطر الماحق. وعلى قادة هذه الجماعة الفاسدة، ان يتقوا الله في وطنهم وشعبهم، ويغادروا كراسي الحكم الآن، لمصلحتهم ومصلحة البلاد، وهو امر يشق كثيراً على نفوسهم، بطبيعة الحال، ولكنه القدر المحتوم!!

كما يقتضي السلام الحقيقي ازاحة مشروع الهوس الديني الارهابي الظلامي في السودان، الذي لم يتورع عن استغل